نص ردن

▪ علاء حسن

خوف رسمي

وزارة العدل اعلنت انها تلقت تهديدات من مجاميع مسلحة على خلفية تنفيذ احكام اعدام بحق مدانين بارتكاب جرائم ارهابية ، والاعلان وحده يعطي صورة واضحة على استعداد المسلحين لتنفيذ تهديدهم ، وكان الاجدر بالوزارة الكشف عن اسماء المعدومين لمعرفة الجهة المسؤولة عن التهديد ، عشائرية او تنظيم ارهابي او مجموعة بلطجية .

وزير العدل ينتمي لكتلة حزب الفضيلة الاسلامي المنضوية ضمن التحالف الوطني ، وتشغل خمسة مقاعد في مجلس النواب ، وهي بلا شك ترفض تهديد وزيرها، لكنها تركت للسلطة التنفيذية حرية اختيار التحوطات اللازمة للحفاظ على الامن الشخصي للوزير وبقية المنتسبين ، والاجراءات الحكومية معروفة بتشديد التفتيش على مراجعي دوائر وزارة العدل ، ووضع المزيد من الحواجز الكونكريتية ومضاعفة اعداد الحمايات .

اعلان الوزارة كشف وبشكل مباشر عن قدرة من تصفهم الاجهزة الامنية بالخارجين على القانون ، ويبدو ان لهؤلاء اساليبهم في تهديد وزارات ومؤسسات رسمية ، وجعلها ترتعش من الخوف وينتابها القلق من احتمال تعرض مقراتها لهجمات مسلحة بسلسلة تفجيرات باحزمة ناسفة وسيارات مفخخة ، وقد تقلل الحكومة من اهمية تلك التهديدات لقناعتها بان التنظيمات الارهابية ، تستهدف الجميع وتهديدها متواصل منذ سنوات ، والعراق لايختلف عن غيره من الدول المتقدمة بتعرضه للارهاب ، بحسب تصريحات المسؤولين عن ادارة الملف الامني .

معالجة تهديد المؤسسات الرسمية اذا كان صادرا من تنظيم ارهابي يقع على عاتق الحكومة ، اما اذا كان التهديد عشائريا ، والامر غير مستبعد فيعني ذلك ان القضية ستاخذ ابعادا اخرى، ولاسيما ان التهديدات العشائرية في الاونة الاخيرة بعدما طالت الاطباء ستمتد نحو كبار المسؤولين ، لان عشيرة المعدوم ربما تعتقد بانه كان يقاوم المحتل دفاعا عن استقلال العراق وتطهير ارضه من الغزاة و"العلوج" ، وفي ضوء ذلك من حق العشيرة ان تقتص من القاتل باخذ الثار او نسف مقر المحافظة ، وحتى الوزارة ، وستكون الاجهزة الامنية عاجزة عن الرد لان منتسبيها من ابناء العشائر ، وسيرفضون تنفيذ الاوامر ضد ابناء عمومتهم ، وربما يزودونهم بالسلاح والذخيرة لتنفيذ صولة على المباني الحكومية ، وسيشجعون الاخرين على تنفيذ الصفحة الثانية من الهجوم بعمليات السلب والنهب والحصول على الغنائم ، ومثل هذا المشهد المفترض ليس مستبعدا ، لان ولاء الجهاز الامني مازال خاضعا لدوافع طائفية ومذهبية وعشائرية ، اما الدوافع السياسية فحسمها القائد العام للقوات المسلحة بتحذير شمل جميع القادة الامنيين وطالبهم بالابتعاد عن قضايا السياسة ودهاليزها وانفاقها وخنادقها ، والاهتمام باداء واجباتهم في حماية امن المواطنين ، علما ان الوضع السياسي وكما يقول اصحاب الشأن انعكست تداعياته على الملف الامني ، ومنذ اندلاع الازمة بلغ عدد ضحايا العمليات الارهابية اكثر من ٤٠٠ شخص ، ولم يعلن مسؤول استقالته لان الاطراف المشاركة في الحكومة لم تحسم خلافها حول اختيار المرشحين لشغل منصبي وزارتي الدفاع والداخلية .

حملة لرفع التجاوزات على الشبكة الوطنية

البصرة قلقة من واقع الطاقة الكهربائية في الصيف المقبل

بالرغم من أن فصل الشتاء ما زال في بدايته، إلا أن مخاوف أهالي البصرة والمسؤولين المحليين من لهيب حرارة الصيف بدت واضحة من خلال اجتماع عقده أعضاء مجلس النواب عن البصرة مع المحافظ لبحث واقع الطاقة الكهربائية. لكن الحكومة المحلية وعلى لسان المحافظ الدكتور خلف عبد الصمد، أكدت أن جهودها لا يمكن أن تضع حلا لأزمة تردي واقع الكهرباء من دون دعم الحكومة المركزية.

البصرة / ريسان الفهد

إذ ذكر مصدر في المحافظة لـ"المدى"، أن المحافظ الدكتور خلف عبد الصمد أكد لقاءه بعدد من اعضاء مجلس النواب من كتلة البصرة، وقال ان مفاصل الحكومة المحلية تعمل جاهدة من اجل تنفيذ مشاريع منها سريعة التنفيذ لضمان زيادة انتاج الطاقة الكهربائية، ومشاريع اخرى مستقبلية بعيدة المدى.

واضاف ان جهود المحافظة "لا يمكن ان تأخذ أبعادها الحقيقية من دون دعم الحكومة المركزية، وتعاطي دوائرها الايجابي مع هذه المشكلة"، مبينا ان المحافظة تسعى في الوقت الحالي إلى الحصول على حصتها من الطاقة الكهربائية الوطنية، "لاسيما وان البصرة تقف على اعتاب صيف لاهب تكون فيه معاناة المواطن حاضرة باستمرار".

الدكتور عبد الصمد شدد على "حتمية ان يكون لممثلي البصرة في مجلس النواب دور مؤثر في إيجاد ضغوط ايجابية على وزارة الكهرباء لتأمين الحصة التي تستحقها المحافظة من الطاقة وبما يتناسب ومكانتها وحجم عطائها، بحسب تعبيره.

من جانبه، قال عضو مجلس النواب عدي عواد: ان البرلمانيين اطلعوا على استعدادات المحافظة لاستقبال فصل الصيف، مشيرا الى انهم اطلعوا على "تأهب الدوائر المعنية في المحافظة لوضع الحلول السريعة بهدف الاستعداد الامثل لتأمين الطاقة الكهربائية، وإيجاد خطة عمل لتسريع تنفيذ وانجاز المشاريع المحالة من المحافظة، فضلا عن وضع الخطط البديلة لمعالجة المشكلة".

واضاف ان . بحسب المصدر . الاجتماع تطرق الى خطة معدة مسبقا لفصل الصيف المقبل، سيتم تقديمها منتصف الشهر المقبل، مبينا أن المحافظة تعكف على إعداد خطة شاملة لجميع المشاريع الطارئة مع التخصيصات المالية، وكيفية التعاقد على تنفيذ هذه المشاريع باسرع وقت ممكن. عواد اشار الى انهم ناقشوا خلال الاجتماع المشاريع التي انجزت في قطاع الكهرباء، ومدى قدرتها الانتاجية، خاصة بعد قيام مديرية العقود الحكومية بتنفيذ مشاريع انتاج وتوزيع الطاقة بأكثر من ٩٠٠ مليون دولار، معربا عن أمله بأن تسهم هذه المشاريع في تحسين القدرة الاستيعابية للشبكات المحلية في المحافظة لتصل إلى (٥٠٠٠ ميكا واط)، لافتا الى انهم بحثوا أيضا العقود الاستثمارية في قطاع الكهرباء مثل عقدي إنشاء محطتي الشعيبة والفاو، اضافة الى أسباب تأخر تنفيذ عقد محطة النجيبية.

في حين حمل عضو مجلس النواب جواد البزوني، وزارة الكهرباء مسؤولية تدني انتاج الطاقة الكهربائية، عازيا ذلك الى عدم مصادقة الوزارة على العقود الخاصة بتنفيذ مشاريع الطاقة في البصرة، الى جانب التلكؤ الواضح في التسريع بعملية تنفيذ المشاريع الكهربائية في المحافظة.

وقال البزوني بحسب ما ذكر المصدر لـ"المدى": أن "التأخير في المصادقة على المشاريع وعدم احترام الوقت في انجازها، كلف البصرة الكثير، خصوصا وأن طقس المحافظة شديد الحرارة والرطوبة بخلاف المحافظات الاخرى، وهو ما يتطلب استثناءات في التعامل مع البصرة.

وكشف البزوني ان الاجتماع تمخض عن رسم آليات عمل سريعة من شأنها الأخذ بالواقع الخدمي في المدينة، والوقوف على مستويات انجاز المشاريع المحالة من قبل مديرية العقود الحكومية في ديوان المحافظة، وكيفية متابعتها، والسبل الكفيلة بانجازها، معلنا تشكيل لجان مشتركة تضم أعضاء من مديرية العقود ومجلس المحافظة والبرلمانيين للاشراف ومتابعة هذه التوصيات.

وعلى صعيد متصل، نفذت المديرية العامة لتوزيع كهرباء الجنوب بالتعاون مع شرطة كهرباء الجنوب وقيادة عمليات البصرة، حملة لرفع التجاوزات الحاصلة على الشبكة الكهربائية في عموم مناطق المحافظة.

وقال مدير كهرباء الجنوب المهندس محمد هاشم جعفر في تصريح لـ"المدى": ان الحملة شملت رفع تجاوزات من قبل المحال التجارية وأصحاب المولدات الأهلية، وكذلك بعض الدوائر والمعامل والمصانع الحكومية، مشيرا الى ان الحملة ستسهم بتخفيف الاحمال الحاصلة على الشبكة الوطنية.

واضاف ان الدائرة القانونية في المديرية تواصل رفع التجاوزات، وفرض العقوبات على المتجاوزين، مؤكدا ان هذه التجاوزات تعد بمثابة سرقة أموال الدولة، لافتا إلى أن هذه الحملة شملت أيضا جميع المحافظات الجنوبية حيث تنفذها مديريات توزيع الكهرباء في ميسان وذي قار والمثنى.

"العتاك" و"علم دار" على هرم بسطيات الأقراص الليزرية

"شبيه صدام... شبيه صدام".. بضاعة كاسدة في ظل ازمات وأسرار أكثر رواجا.. الأقراص الليزرية التي كانت تتحدث عن صولات وجولات صدام وحفلات عدي الصاخبة، تراجعت مبيعاتها حد النسيان. بحسب ما يقول بائعو الأقراص.

□ بغداد / وائل نعمة

فبعيد دخول القوات الاجنبية الى البلاد، فتحت ابواب المؤسسات الامنية والقصور الرئاسية امام الجمهور وانتشرت وبشكل واسع "سيديات" تصور بشاعة المنظومة الامنية في العراق وطرق التعذيب والاعدامات العشوائية بالرصاص والمتفجرات، وتبارى البائعون في الباب الشرقي حينها برفع اصواتهم للاعلان عن فضيحة جديدة تم اكتشافها مؤخرا عن صدام ونجليه. وتطورت المشاهد الى المقابر الجماعية التي تم اكتشافها في ارجاء مختلفة من البلاد، واظهار رفات معصوبي الاعين ومعهم اطفال، ومشاهد جماجم وملابس نسائية، حتى انتهت بمقتل عدي وقصي واعدام الاب، حينها دخلت مبيعات الاقراص الليزرية في منحى اخر بعيدا عن صدام. اليوم في الباب الشرقي تتصدر مسلسلات كارتونية تنتقد الوضع السياسي الجديد بصورة كوميدية والمسلسلات التركية سوق المبيعات. يقول محمد "بائع اقراص": العتاك، وهو مسلسل كارتوني اشتهر مؤخرا بعد عرضه على شاشة إحدى القنوات الفضائية العراقية، وهو يصور التناقضات السياسية والاجتماعية ويسلط الضوء على بعض الظواهر التي سادت المشهد العراقي، وأبرزها البطالة والامية والفقر، وهي المفردات التي لا تسقط من فم اي عراقي طوال اليوم في الشارع او في العمل. ووفقا لما يقوله البائع فان المسلسلات التركية وخصوصا سلسلة (مراد علم دار) هي الاكثر مبيعا، وهي تتحدث عن عصابات مافيا تركية واشتراكها ببيع وتهريب الاسلحة الى دول اخرى تعاني صراعا واقتتالا داخليا.

بالمقابل تراجعت الاقراص التي كانت تتصدر قائمة المبيعات قبل سنوات، وهي جرائم صدام الى مؤخرة الطاولة الخشبية التي يعرض عليها الشاب الاقراص، وتراكم فوقها التراب. يعتقد الجمهور في العراق ان الازمات السياسية الحالية غطت على جرائم لم يرد ان يستعيد ذكراها في يوم من الايام، لكن واقع الحال اجبرهم على التعايش مع ظواهر وسلبيات لا تقل خطورة مما كان يروج لها "القائد الضرورة".

الجدير بالذكر ان العراق يضم سوقا ضخما لبيع الاقراص الليزرية "غير القانونية" وهي نسخ مأخوذة من اقراص اصلية تباع بـ٥٠ دولار في دول مجاورة، في حين لا يزيد سعر النسخة منها في العراق على ١٠٠٠ دينار.

النائب الأول يرفض قرار إعفائه من منصبه

مدير تربية البصرة يتقاعد احتجاجا على تردي الواقع التربوي

□ البصرة / ريسان الفهد

فيما فضل مدير عام تربية محافظة البصرة طلبا لإحالته على التقاعد احتجاجا على تردي الواقع التربوي ومؤسساته في المحافظة، اعترض النائب الأول لمحافظ البصرة على قرار مجلس المحافظة بإعفائه من منصبه بسبب التقصير.

واوضح مدير إعلام تربية البصرة باسم القطراني لـ"المدى"، أن مدير عام تربية المحافظة قدم طلبا الى وزير التربية لاحالته للتقاعد على خلفية "المشاكل الكبيرة التي يشهدها الواقع التربوي في البصرة".

واضاف أن تردي واقع المؤسسات التربوية في المحافظة دفع المدير العام إلى تقديم طلب الإحالة على التقاعد، وخاصة أوضاع بعض المدارس التي لا تصلح للدراسة، إذ ان قسما منها آيل للسقوط والقسم الآخر ما زال بحاجة الى الصيانة والترميم.

وكان رئيس لجنة التربية والتعليم في مجلس المحافظة سلمان داوود، قد قدم استقالته من رئاسة اللجنة بسبب المشاكل الكبيرة التي تعاني منها العملية التربوية في البصرة بشكل عام والصلاحيات المحدودة لمدير عام المحافظة وللحكومة المحلية.

يذكر ان مدارس محافظة البصرة شهدت سقوط اسيجة او سقوف في البعض منها، وأدت إلى وفاة طالبة وإصابة العديد من التلاميذ جراء ذلك.

وعلى صعيد منفصل، قرر مجلس محافظة البصرة بجلسة استثنائية، إعفاء النائب الاول للمحافظ نزار الجابري من منصبه باغلبية اعضاء المجلس في جلسة مغلقة خصصت لهذا الغرض.

وقال مصدر من داخل المجلس في تصريح لـ"المدى": ان ٢٢ عضوا صوتوا على إعفاء الجابري من منصبه، من أصل ٢٨ من أعضاء مجلس المحافظة كانوا حاضري الجلسة، منوها بأن قرار الإعفاء جاء بسبب التقصير في اداء عمله.

من جانبه، رفض نزار الجابري هذا الاجراء واعتبره تعسفا بحقه، مشيرا الى انه سيطعن بالقرار خلال الخمسة عشر يوما المقبلة امام السلطة القضائية، مؤكدا أنه سيواصل عمله كنائب للمحافظ وسيمارس صلاحياته لحين النظر بالقرار من قبل القضاء.

يذكر ان المجلس عقد جلسة استجواب للنائب الاول حول اتهامه بالتقصير، ولم يقتنع معظم اعضاء المجلس الحاضرين جلسة الاستجواب بإجابات نزار الجابري على اسئلتهم.

وزارة النفط: نريد أن ننأى بالمرأة عن أسواق النخاسة

□ بغداد / المدى

اثار العمود الثامن " سياسة منع المزركش " للزميل علي حسين بعض المسؤولين في وزارة النفط الذين اصروا ان يدلو بدلوهم رغم ان المقال لايتناول قضية تتعلق بوزارة النفط ولا في معدلات الاستيراد والانتاج وانما يسلط الضوء على قرارات مجحفة ومضحكة لجنة اطلق عليها اسم لجنة النهوض بالمراة تتعلق باصدار توجيهات تمنع فيها الموظفات من ارتداء بعض الازياء ولان السيد مدير عام الدائرة الادارية في وزارة النفط اراد ان يتصدى لحملة المدى عن الحريات ويشرح لنا الاسباب الاتي دفعت اللجنة لاصدارها هكذا قرارات حيث يؤكد ان مثل هكذا قرارات تصب في خدمة المراة .. التعقيب الذي ننشره كاملا عملا بحرية الراي لاعتقد يحتاج الى تعليق بقدر ما يحتاج منا جميعا ان ننظر الى اي مستوى وصل الاداء الوظيفي في مؤسسات الدولة والعقلية التي تدار بها بعض المؤسسات ..

الى جريدة المدى

اجابة السيد مدير عام الدائرة الادارية السيد حسيب الصدر

مع ان الموضوع لا يخص وزارة النفط تحديداً انما يخص جميع وزارات الدولة ومؤسساتها ودوائرها الا ان وزارتنا يجب ان يكون لها رأيها في الموضوع وهو يتخلص بما يلي:

لا يستطيع احد ان ينكر او يلغي أي حق للمواطن (سواء كان ذكرا او انثى) مكفول في الدستور ومن تلك الحقوق التي يكفلها الدستور للمواطن حق الحرية الشخصية الا ان ذلك الحق مشروط بأمور وضوابط لكي لا تكون الحرية الشخصية بابا للانفلات وتدني القيم الاجتماعية والاخلاقية اضافة الى نقطة جوهرية اخرى هو ان ذلك الحق (موضوع البحث) يجب ان لا يؤثر او يعيق حرية الاخرين ويسلبهم خصوصياتهم وراحتهم وبناءا على ذلك صدرت توصيات لجنة النهوض بالمرأة بالقدر الذي تضمن فيه تلك التوصيات الحفاظ على الذوق العام وصيانته من الابتذال والتأكيد على الحشمة في الملبس والمظهر ولم تتعسف تلك التوصيات بسلب الحرية الشخصية من موظفات الدولة وانما قدمت النصح لهن بالاهتمام بعكس صورة المرأة العراقية الرصينة بما يؤدي الى احترام المرأة والنأي بها عن مظان الاغراء الرخيص والنظرة الدونية لمفاتنها الجسدية التي تجعل منها هدفا رخيصا للطامعين بانتهاك حرمتها والعودة بها الى عصر الجواري واسواق النخاسة ولم تلزم تلك التوصيات لبس لون معين او موديل معين وانما تركت المجال مفتوحا لجميع الموظفات بارتداء ما يناسبهن على ان يكون وفق ضوابط الذوق العام.

ان توجه المرأة للعمل في جميع ميادين الحياة البناءة واستفادة البلد من طاقة نصف المجتمع المتمثل بالمرأة واظهار قدرتها العلمية والعملية هي غاية تسعى اليها جميع المجتمعات المتحضرة ولا تتقاطع ولا تتنافى مع اعراف مجتمعنا العراقي الا ان هناك حقيقة يجب عدم التغافل عنها وهي ان ملبس المرأة في مواقع العمل هو غير ملبسها وهي في مترلها او بين قريناتها او قريباتها وخصوصا في الحفلات الخاصة فلكل طابعه واعرافه وبصريح العبارة فان توصيات لجنة النهوض بالمرأة قد وجهت وسلطت الضوء على هذه النقطة بالذات فالموظفة عند توجهها الى مقر عملها فهي ليست متوجهة لحفلة عرس او نزهة مع خطيب او زوج وانما متوجهة لمكان مقدس لتحقيق رسالتها في خدمة المجتمع والوطن فيجب بالمرأة ارتداء الحجاب الاسلامي لكي يقول من يقول باجبار معتنقات الاديان الاخرى وبالاكراه والقسر زيا معينا وفرض ديانه على اخرى وانما دعت الى الحشمة فهل ان الدعوة الى الحشمة جريمة واغتصاب لحق من حقوق المرأة او سلبها الحرية الشخصية التي تكفل الدستور لها بممارسته؟! واترك الجواب الى كل منصف والى كل نجيب.